ورشة عمل تشاورية

التدبير التشاركي لمياه السقي في الدائرتين N1-2 و N1-3 لمنطقة انفيس

تقرير ورشة العمل

ورشة متعددة الأطراف رقم 2

30 يناير 2020

عبد الصمد حضري
اعمر إيماش
Lisode
عدنان فريريكة
GIZ

نسخة فبراير 2020

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Ambassade de Suisse au Maroc
Bureau de programme de la coopération suisse

agire
Programme d'Appui à la Gestion Intégrée des Ressources en Eau
برنامج دعم التدبير المندمج للموارد المائية

تذكير بالمنهجية

يعاني الفلاحون عامة بالمنطقة السقوية انفيس من عجز ملحوظ في إمدادات المياه السطحية، خاصة بالدائرتين2-N1 و-N1 3وذلك بسبب تعاقب فترات الجفاف خلال السنوات الأخيرة. وقد أدت هذه الوضعية الى اللجوء حتما لاستعمال المياه الجوفية التي تعاني بدورها من استغلال مفرط، أمام هذه الصعوبات التي تعاني منها مياه السقي، تعرف المنطقة حاليا دينامية جديدة تعني كافة الفلاحين هدفها استعمال عقلاني وناجع لمياه السقي. وفي هذا الصدد يمنح مشروع التحويل الجماعي لأنظمة الري من التقليدي إلى الموضعي (بالتنقيط) لوزارة الفلاحة، فرصة للفلاحين وإدارات مدبري مياه السقي على حد سواء، للتوصل معا لحلول تمكن من تحسين تدبير المياه وتضمن استمرارية الأنشطة الفلاحية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج في برنامج عمل الاتفاقية الجهوية لمراكش حول الماء، المُوقع عليها في 2018، خاصة في محورها المتعلق بالحوار والتشاور الذي يشمل كافة الأطراف المعنية.

التشاور بين جمعيات السقي والإدارة بهدف تدبير تشاركي للموارد المائية

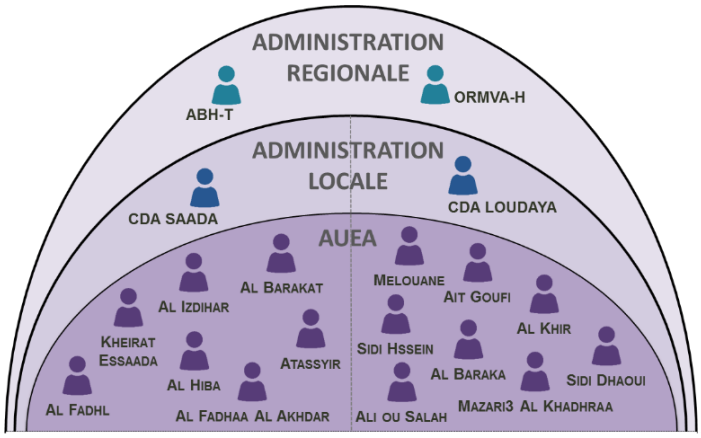

GESTION PARTICIPATIVE DES RESSOURCES EN EAU

قصد إنجاح الجهود المبذولة بخصوص الاقتصاد في استهلاك مياه السقي، نهدف اليوم الى إنشاء فضاء للتشاور يتم فيه بطريقة جماعية، تحديد قواعد التدبير والاقتصاد في استهلاك المياه وكذا مراقبة مياه السقي كما يجب أن يتم تطبيق جميع التوصيات المنبثقة عن هذا العمل التشاركي على كافة فلاحي المناطق المعنية. يعتبر هذا الفضاء التشاوري قيمة مضافة للفلاحين، حيث سيتمكنون من خلاله من تطوير رؤية واضحة حول مستقبل جمعيات السقي بعد إنهاء أشغال التجهيز، ومن المشاركة بشكل أكثر في عمليات تدبير وتوزيع المياه.

الغاية: إعداد عقد تشاركي لتدبير المياه

يمثل عقد التدبير التشاركي أداة ناجعة لتنزيل إجراءات ملموسة تضمن التزام الفلاحين من جهة والإدارات المعنية بتدبير المياه من جهة أخرى. يمكن لهذا العقد أن يشمل الجوانب التنظيمية للجمعيات (تطوير الأنشطة، آليات تبادل الخبرات، تكوين اتحاد جمعوي...) وتحديد آليات إشراك مستعملي المياه في تدبير ومراقبة الموارد المائية وكذا إنشاء آليات تحفيزية لاعتماد الممارسات الجيدة التي تهم الاقتصاد في استهلاك المياه أو إجراء دراسات معمقة وبرامج لتأطير الفلاحين المعنيين.

فيما يلي تقرير المرحلة الثانية من التشاور متعدد الأطراف (رؤساء جمعيات السقي المعنية ومختلف المصالح الإدارية) من أجل التحديد الجماعي للتدابير اللازمة لتحسين وضعية العجز المائي في انفيس وكذا تحديد التوجهات الأولية التي من شأنها تشكيل محتوى عقد التدبير التشاركي.

النتائج الرئيسية للقاء

في بداية اللقاء، بادر كل من السيدة مونية بنغانم عن وكالة الحوض المائي والسيد عدنان فريريكة عن وكالة التعاون الألماني بإلقاء كلمات ترحيبية حيث عرفت الورشة حضور 35 شخصا. فبالإضافة إلى رؤساء جمعيات السقي التسعة عشر، شارك في اللقاء عدة أطر عن المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز من بينهم مديرا المركزين الفلاحيين (السعادة والوداية) وإطاران عن وكالة الحوض المائي لتانسيفت وإطار عن المديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية، وكذا أربعة مشاركين مراقبين من مكتب الدراسات المكلف بإقامة المدرسة الحقلية حول تدبير مياه السقي. كما عرف اللقاء أيضا حضور السيد عبد المنعم الهداري عن مديرية البحث والتخطيط المائي الذي واكب مجمل أطوار اللقاء.

محاكاة طريقة عمل شبكة توزيع المياه السطحية والمشاكل النوعية

أعطيت الكلمة للأطر الميدانية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لتمكينهم من تقديم محاكاة وجيزة لطريقة عمل شبكة توزيع مياه السقي والعوائق التي تصادفهم في تدبيرها. حيث اعتبر المشاركون في اللقاء السابق أنه من الضروري القيام بهذا النشاط قبل المضي قدما في المسلسل التشاوري، وذلك بهدف تمكين رؤساء الجمعيات من التعرف جماعيا على طريقة عمل الشبكة وكذا المشاكل التي تعاني منها بغية الوصول إلى فهم موحد لبعض الإجراءات التي سيتم إدراجها في عقد التدبير التشاركي.

يمكننا تلخيص مختلف النقاط التي أثيرت في هذا الصدد والمتعلقة بالمشاكل التي يعرفها تدبير شبكة الري خارج الضيعة كما يلي:

شبكة توزيع متقادمة وتعرف اختلالات في بعض المناطق مما ينتج عنه:

- تسريب متكرر للمياه (ضياع كميات مهمة من المياه بسبب المدة الزمنية الطويلة شيئا ما التي تأخذها عملية الصيانة وذلك حسب طول وحجم الأنابيب المتضررة)
- انسداد أنابيب التوزيع بفعل الرواسب والمواد التي تدخل فيها عبر الشقوق والكسور

- تسبب الأوحال المترسبة في أنابيب الري، الناتجة عن المواسم الفلاحية السابقة في تحميل المياه بالمواد العالقة حيث تتسبب في عدة مشاكل على مستوى الحقل الفلاحي، نذكر منها: انسداد المرشحات ومعدات السقي بالتنقيط والأعطاب المتكررة في العدادات ومبرمجات السقي في نقط التوزيع.

- طول المدة الزمنية اللازمة لإجراء عمليات الصيانة وإصلاح بعض الأجزاء المتضررة؛
- نقص في الموارد المالية اللازمة لتسريع عمليات تجديد الشبكة؛
- سعة تخزين الأحواض المتواجدة في عالية شبكة التوزيع جد محدودة (الحوض 520)، الشيء الذي يحد من قدرة مكتب الاستثمار الفلاحي على تلبية جميع الطلبات؛
- أعطاب واختلالات في نقط التوزيع ومعدات السقي تحت الضغط؛
- ضعف وتيرة تنظيف المرشحات على مستوى عالية أحواض التخزين؛
- جلب المياه بطرق غير مشروعة سواء مباشرة من القنوات أو عبر تزوير مؤشرات العدادات (هذا المشكل يبقى محدودا ولا يجب اعتباره ظاهرة شائعة وعامة)؛
- تعذر الوصول لبعض المناطق من أجل إجراء الإصلاحات بسبب استرداد بعض الفلاحين للأراضي (بصورة غير قانونية) بعد ان تم نزع ملكيتها للمنفعة العامة وتم تعويض المعنيين لأجل استعمالها كممرات للسيارات والآلات اللازمة للأشغال؛
- غياب الوسائل الحديثة لتدبير توزيع الحصص من مياه السقي والاعتماد على الموارد البشرية والأساليب التقليدية (ليكوادي، أطر المراكز الفلاحية...)؛
- غياب مبادرات للإشراك الفعلي للفلاحين في تدبير التجهيزات الخارجية للسقي.

تم التطرق لبعض النقاط أعلاه مع الكثير من مشاعر القلق والغضب نظرا لتخوف بعض الفلاحين من إعطاء صورة سيئة للفلاح بمنطقة انفيس. في نفس الوقت اعتبر المشاركون أن الفهم المتبادل لهذه الوضعية شرط أساسي وضروري لتنزيل إجراءات جماعية في إطار عقد التدبير التشاركي الذي يهدف له هذا المسلسل التشاوري. كما أسهمت الحوارات في هذا التمرين في تسليط الضوء على عدة توصيات لتحسين شبكة توزيع مياه السد.

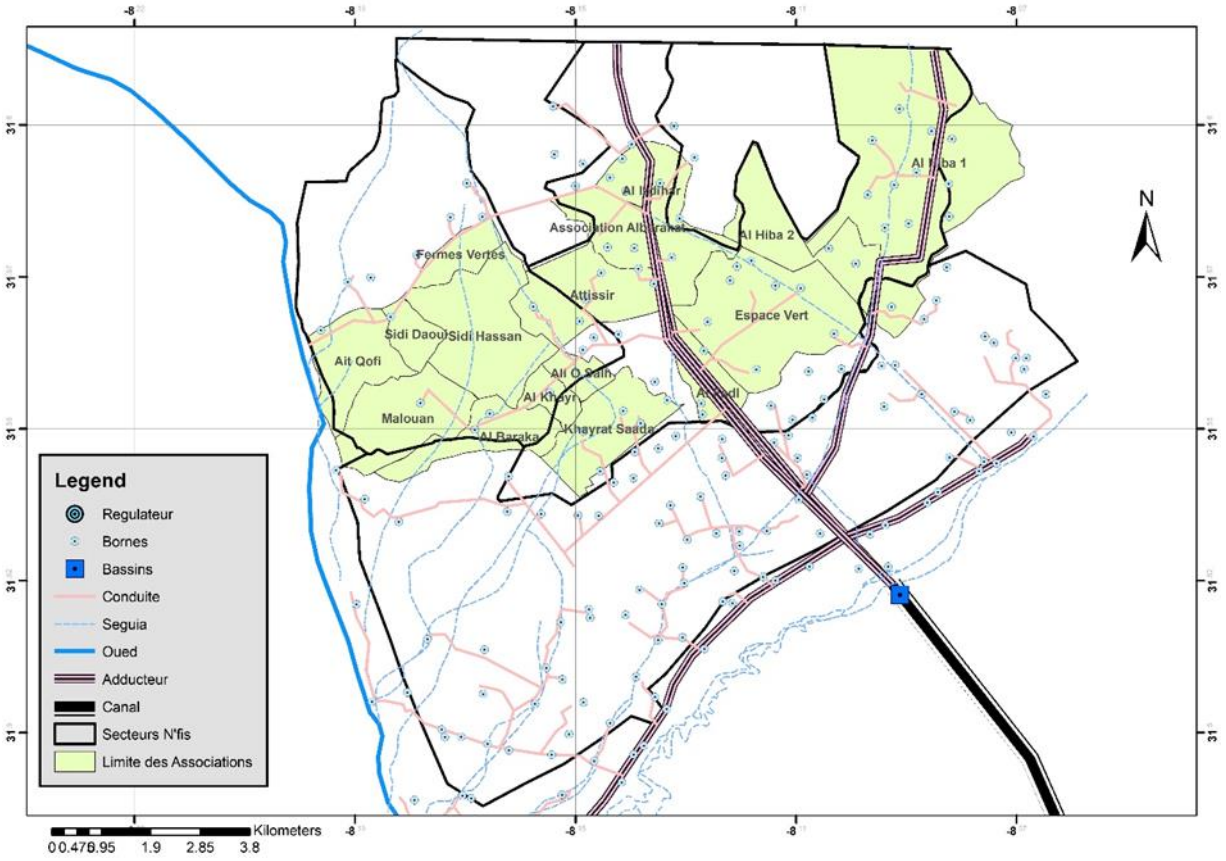

خريطة شبكة السقي في المنطقة التي تغطيها الجمعيات في القطاعين N1-2 و N1-3 في إطار مشروع التحويل الجماعي لنظام السقي بالتنقيط

التوصيات الجماعية لتحسين شبكة توزيع المياه السطحية

- تجديد أنابيب توزيع المياه كبيرة الحجم (يستلزم موارد مادية مهمة)
- اعتماد تقنيات حديثة تساعد على توجيه عملية توزيع المياه عن بعد
- إحداث نظام للفوترة الجماعية: يقوم مكتب الاستثمار الفلاحي بفوترة الجمعيات، وتقوم الجمعيات بفوترة منخرطيها (يستوجب هذا الإجراء شرطين أوليين: ثقة متبادلة بين جميع الأطراف واحترام الممرات والمسالك من طرف الفلاحين المستفيدين من التعويضات لتمكين الولوج إلى التجهيزات وكذا صيانتها من طرف مكتب الحوز)
- فهم طريقة عمل شبكة توزيع المياه السطحية وكذا تحدياتها من طرف جميع الفلاحين
- إحداث رقم أخضر يسمح بتبليغ مكتب الاستثمار الفلاحي عن التسريبات والكسور في الشبكة
- إنشاء خزانات جديدة لتحسين القدرة على تلبية الحاجيات المائية (تبرز هنا أيضا إشكالية تمويل هذا المشروع)
- الزيادة في عدد مراقبي مكتب الاستثمار الفلاحي في الميدان
- إحداث آليات للمراقبة الذاتية للتحقق من احترام قواعد استعمال الماء من طرف جمعيات السقي (يتطرق النظام الداخلي للجمعيات لهذا الجانب، لكنه من الضروري على مكتب الحوز مواكبة هذه الآلية)

نتائج اقتراحات التدابير التي تستجيب للتحديات

تطرق المشاركون إلى المحاور الأربعة التي تم تحديدها والمصادقة عليها إثر اللقاءات السابقة، بهدف الكشف عن التدابير العملية والواقعية والفعالة بشكل جماعي، والتي من شأنها أن تمكن من تجاوز الإشكاليات المعنية جزئيا أو كليا. تم عرض التدابير الأولى ومن بعد تم إتمامها جماعيا.

التدابير لتحسين استعمال المياه السطحية

يمكن تلخيص التدابير الرئيسية التي نوقشت فيما يتعلق بالتحسينات المحتملة للمياه السطحية على النحو التالي:

- إحداث إعانات أو تدابير تعويضية للتشجيع على الاقتصاد في استعمال المياه (موضع خلاف حول إمكانيتها في إطار القوانين الحالية)
- وضع آليات تضمن تعويضات مالية لصالح جمعيات السقي مقابل القيام ببعض الخدمات (قراءة العدادات، إصلاح بعض التسربات والكسور في شبكة السقي...)
- تحويل جزء من الإتاوات التي يقوم بتحصيلها مكتب الاستثمار الفلاحي إلى جمعيات السقي من أجل إشراكها مباشرة في التدبير (موضع خلاف لأن القوانين الحالية لا تسمح بهذه العملية)
- تقديم طلب جماعي لوزارة الفلاحة من أجل مراجعة القانون الذي ينظم جمعيات مستعملي المياه الفلاحية بغرض تحيينه وملاءمته مع التطلعات الحالية للجمعيات فيما يخص مهامها (الجانب المالي يبقى موضع نقاش لكونه يقيد مجال تدخل الجمعيات في التدبير)

- القيام بتخطيط جماعي متعدد السنوات يشمل المياه السطحية والجوفية (إجراء يتطلب المزيد من التفكير المعمق والشامل)
- تأسيس فيديرالية تضم جمعيات السقي ال19
- إحداث نظام للفوترة الجماعية: يقوم مكتب الاستثمار الفلاحي بفوترة الجمعيات، وتقوم الجمعيات بفوترة منخرطيها
- إنشاء مقرات للجمعيات (موضع خلاف لكونها غير واقعية بالنسبة للبعض)
- عقد اجتماعات بانتظام بين جمعيات السقي ومكتب الاستثمار الفلاحي لأجل التخطيط لتوزيع مياه السقي
- عقد اجتماعات شهرية بين جمعيات السقي ومكتب الاستثمار الفلاحي حول كميات المياه المتاحة (تحديد كيفية توزيعها وتدبير فترات الندرة)
- إنشاء نظام جماعي مناسب لتجميع مياه الأمطار والاستفادة من استعمالها (تحديد المكان موضع نقاش)
- دراسة إمكانية استعمال المياه العادمة المعالجة في الفلاحة
- تسريع وتيرة التحويل لنظام السقي بالتنقيط في المناطق التي لم تتم برمجتها بعد، للتخفيف من الضغط على الموارد المائية
- تجربة المبادرة سريعة النتائج (IRR) للتعجيل في دراسة ملفات الفلاحين من أجل الاستفادة من الدعم المتعلق بالتحويل الجماعي للسقي بالتنقيط (طور الإنجاز)

يمكن تلخيص التدابير الرئيسية التي نوقشت فيما يتعلق بالتحسينات التي تخص المياه الجوفية على النحو التالي:

- تركيب العدادات على مستوى جميع الآبار ونقط جلب الماء (موضع خلاف لكثرة نقط الماء ولتخوف الفلاحين من دفع ثمن العدادات والماء المستهلك)
- قيام وكالة الحوض المائي برفع مستوى الوعي العام حول تحديات وأهمية المياه الجوفية
- إنشاء مكتب الحوز لنماذج زراعية لمحاصيل يمكنها الاستفادة من إعانات مادية لملاءمتها للكميات المتاحة من المياه
- منح وكالة الحوض المائي لرخص إنجاز الثقوب الجماعية
- التصريح بالآبار وتسوية وضعيتها القانونية لدى وكالة الحوض المائي للتمكن من معرفة مواصفاتها واستعمالاتها (يمكن التزود بهذه المعلومات عن طريق الشركات المكلفة بإنجاز أنظمة السقي بالتنقيط)
- تحيين الدراسات التقنية والعلمية حول وضعية الفرشة المائية
- إحداث نقط جديدة لقياس مستوى الفرشة المائية (المسابير) لتحسين معرفة استعمالات الفرشة (حاليا توجد 3 نقط فقط على مستوى مدارات انفيس)
- فتح فترة جديدة للتصريح بالآبار وتسوية وضعيتها القانونية لدى وكالة الحوض المائي

يمكن تلخيص التدابير الرئيسية التي نوقشت فيما يتعلق بالتحسينات المحتملة في الممارسات الفلاحية على النحو التالي:

- الاستفادة من التدريبات العملية والموضوعاتية الحقلية التي تنظمها المديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز
- الاستفادة من الدورات التكوينية للمدرسة الحقلية حول تدبير مياه السقي والتي تنظمها وكالة الحوض المائي لتانسيفت والمديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز
- وضع نظام لتتبع الأنشطة المتعلقة بتقوية القدرات (تحديد المؤشرات)

يمكن تلخيص التدابير الرئيسية التي نوقشت فيما يتعلق بالتحسينات المحتملة في فعالية استعمال مياه السقي في الحقل على النحو التالي:

- الاستفادة من التدريبات العملية والموضوعاتية الحقلية التي تنظمها المديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز
- الاستفادة من الدورات التكوينية للمدرسة الحقلية حول تدبير مياه السقي والتي تنظمها وكالة الحوض المائي لتانسيفت والمديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز
- التعجيل في تنفيذ الإجراءين أعلاه
- تمكين الفلاحين من استخدام البيانات الجوية التي تنتجها المراكز الفلاحية بسهولة
- مواصلة وتعزيز الاستشارة الفلاحية بكيفية منتظمة

تصنيف التدابير المحددة

تحسين التخطيط لتوزيع مياه السقي	عقد اجتماعات بانتظام بين جمعيات السقي ومكتب الاستثمار الفلاحي لأجل: - برمجة توزيع مياه السقي قبل انطلاق الموسم الفلاحي - تتبع الاحتياجات من المياه وملاءمتها مع الكميات المخصصة لمكتب الاستثمار الفلاحي - إدارة الأزمات والنزاعات المرتبطة بتقسيم الموارد المائية
	القيام بتخطيط جماعي متعدد السنوات يشمل المياه السطحية والجوفية
	دراسة إمكانية استعمال المياه العادمة المعالجة في الفلاحة
تحديد الأسعار والتمويل	إحداث إعانات أو تدابير تعويضية للتشجيع على الاقتصاد في استعمال المياه (موضع خلاف)، على سبيل المثال: إنشاء نماذج زراعية لمحاصيل يمكنها الاستفادة من إعانات مادية لملاءمتها للكميات المتاحة من المياه
	وضع آليات تضمن تعويضات نقدية لصالح جمعيات السقي مقابل القيام ببعض الخدمات (قراءة العدادات، إصلاح بعض التسربات والكسور في شبكة السقي...)
	تعميم المساهمات النقدية (ولو رمزية) للمنخرطين في جمعيات السقي
	إحداث نظام للفوترة الجماعية: يقوم مكتب الاستثمار الفلاحي بفوترة الجمعيات، وتقوم الجمعيات بفوترة منخرطيها
	تحويل جزء من الإتاوات التي يقوم بتحصيلها مكتب الاستثمار الفلاحي إلى جمعيات السقي من أجل إشراكها مباشرة في التدبير (موضع خلاف)
	تجربة المبادرة سريعة النتائج (IRR) للتعجيل في دراسة ملفات الفلاحين من أجل الاستفادة من الدعم المتعلق بالتحويل الجماعي للسقي بالتنقيط
استصلاح المنشآت المخصصة لتجميع وتوزيع مياه السقي	إنشاء نظام جماعي لتجميع مياه الأمطار والاستفادة من استعمالها
	تجديد أنابيب توزيع المياه كبيرة الحجم
	إنشاء خزانات جديدة لتحسين القدرة على تلبية الحاجيات المائية
	إحداث رقم أخضر يسمح بتبليغ مكتب الاستثمار الفلاحي عن التسريبات والكسور في الشبكة
تحسين تتبع وتدبير ومراقبة استعمال مياه السقي	تحيين الدراسات التقنية والعلمية حول وضعية الفرشة المائية
	تركيب العدادات على مستوى جميع الآبار ونقط جلب الماء (موضع خلاف)
	اعتماد تقنيات حديثة تساعد على توجيه عملية توزيع المياه عن بعد
	إنشاء شبكة من نقط جديدة لقياس مستوى الفرشة المائية
	فتح فترة جديدة للتصريح بالآبار وتسوية وضعيتها القانونية لدى وكالة الحوض المائي
	جرد جميع نقط الماء والتصريح بها
	منح وكالة الحوض المائي لرخص إنجاز الثقوب الجماعية
	الزيادة في عدد مراقبي مكتب الاستثمار الفلاحي في الميدان
	إحداث آليات لمراقبة احترام قواعد استعمال الماء من طرف جمعيات السقي (المراقبة الذاتية)
تقوية معارف مستعملي المياه	قيام وكالة الحوض المائي برفع مستوى الوعي العام حول تحديات وأهمية المياه الجوفية
	الاستفادة من التدريبات العملية والموضوعاتية الحقلية التي تنظمها المديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز
	الاستفادة من الدورات التكوينية للمدرسة الحقلية حول تدبير مياه السقي والتي تنظمها وكالة الحوض المائي لتانسيفت والمديرية الجهوية للاستشارة الفلاحية والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للحوز
	مواصلة وتعزيز الاستشارة الفلاحية بكيفية منتظمة
	تعريف كافة الفلاحين بكيفية عمل شبكة توزيع مياه السقي وبتحدياتها
	وضع نظام لتتبع الأنشطة المتعلقة بتقوية القدرات (تحديد المؤشرات)
	تمكين الفلاحين من استخدام البيانات الجوية التي تنتجها المراكز الفلاحية بسهولة
	تأسيس فيديرالية تضم جمعيات السقي ال19
	إنشاء مقرات للجمعيات (موضع خلاف)

سير عمل جمعيات مستعملي المياه	تقديم طلب جماعي لوزارة الفلاحة من أجل مراجعة القانون الذي ينظم جمعيات مستعملي المياه الفلاحية بغرض تحيينه وملاءمته مع التطلعات الحالية للجمعيات فيما يخص مهامها (الجانب المالي بالخصوص)

ملحوظة: من بين الإجراءات المعروضة، توجد مجموعة من الإجراءات التي يمكن إنجازها على **المدى القصير** وبالإمكان إدراجها في مخطط العمل كما هي. المجموعة الأخرى من الإجراءات تحيلنا إلى قضايا أخرى كمراجعة القانون وملاءمته، ومن المتوقع أن تتطلب **وقتا مهما لإنجازها**. مع ذلك يجب إدراج هذه الأخيرة أيضا في مخطط عمل عقد التدبير التشاركي ضمن **"التوصيات"** أو **"الإجراءات طويلة الأمد"**. ستمكن هذه العملية من الاحتفاظ بسجل خطي تتعهد من خلاله الأطراف المعنية بتنفيذ إجراءاته (ولو جزئيا)، وبشكل يسمح بالإسهام في إغناء الحوارات على الصعيدين الجهوي والوطني. كما بالإمكان مراجعة جدوى العمليات المسطرة على طول الطريق أو أثناء القيام بمراجعة مخطط العمل.

الخُطوات القادمة

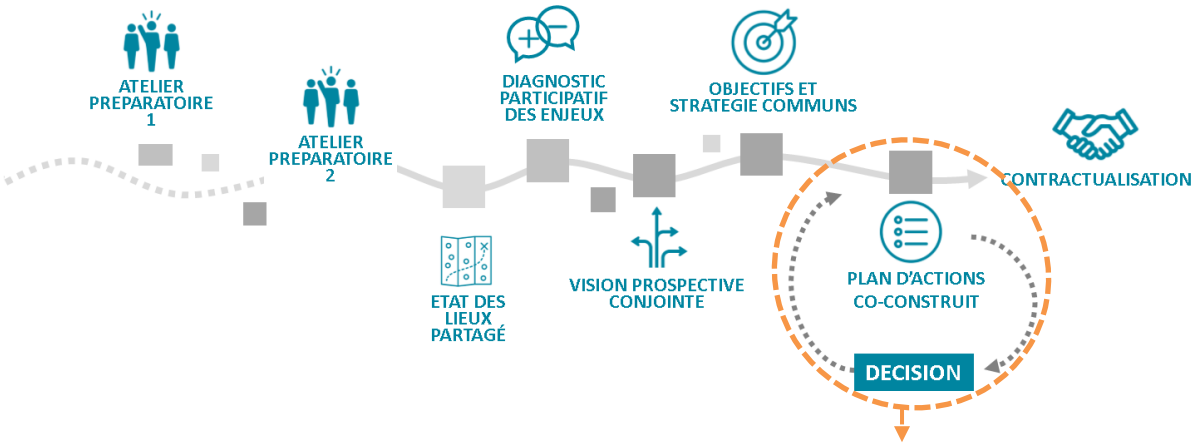

تم الاتفاق خلال هذه المرحلة على الإجراءات والتدابير الجماعية من طرف رؤساء جمعيات السقي والأطراف المؤسساتية المعنية بمنطقة انفيس. بناء على هذه النتائج سيتم التحضير للقاء موال خلال الأسابيع المقبلة في إطار المرحلة الأخيرة من المسلسل التشاوري وذلك من أجل وضع خطة عمل جماعية توضح الإجراءات التي يجب إدراجها في عقد التدبير التشاركي وتحدد مسؤوليات ودور جميع الأطراف وكذلك الموارد التقنية والمالية التي يجب توفيرها من أجل إنجاز الإجراءات المتفق عليها.

خلال هذه المرحلة سنتوصل إلى وضع الإطار العام لعقد التدبير التشاركي الأول لنفيس، الذي سيتعين علينا صياغته وتنسيقه وتقاسمه قبل المرور إلى عملية التوقيع الرسمي لمختلف الشركاء المعنيين.